A/53/384
15 September 1998
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية

تعزيز وصون سيادة القانون: تدابير مكافحة الفساد والرشوة

تقرير الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، الوارد في مرفق القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريرا، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ القرار والخطوات المتخذة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية؛ وبشأن نتائج الأعمال التي اضطلعت بها في هذا الصدد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وغيرها من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وبشأن التدابير المتخذة وفقا للقرار لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والقضاء على الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية.

٢ - وفي القرار ٨٧/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والمتعلق بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، وافقت الجمعية العامة على أن تتخذ جميع الدول كل التدابير الممكنة لتعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية وطلبت إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة لتنفيذ أحكام الإعلان، لكي يقوم الأمين العام بتصنيفها، وتقوم لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالنظر فيها بغية دراسة الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ الإعلان تنفيذا تاما.

٣ - وعملا بالطلبين السالفي الذكر، سيتاح للجمعية العامة التقريران اللذان قدما إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة والسابعة. وهما يتضمنان تحليلا للمعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن التدابير المتخذة لمكافحة الفساد والرشوة والأنشطة ذات الصلة التي اضطلع بها المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، والكيانات الأخرى التابعة للأمانة العامة، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، فضلا عن توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالفساد، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧، بشأن سبل ووسائل مكافحة الفساد والرشوة، بما في ذلك مكافحتها في المعاملات التجارية الدولية^(١).

(١) تقرير الأمين العام عن تعزيز وصون سيادة القانون: تدابير مكافحة الفساد والرشوة (E/CN.15/1987/3)؛ وتقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالفساد، المعقود في بوينس آيرس في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧ (E/CN.15/1997/3/Add.1)؛ وتقرير الأمين العام عن تعزيز وصون سيادة القانون: تدابير مكافحة الفساد والرشوة (E/CN.15/1998/3).